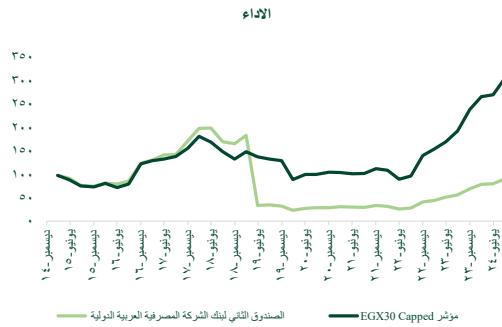


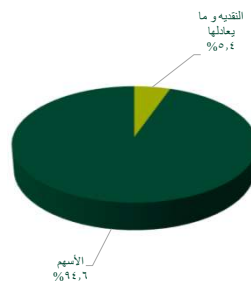
محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٤	١٢,٨%
العائد منذ بداية العام	٢٩,٩%
٢٠٢٣	٦٨,٩%
٢٠٢٢	٢٣,١%
منذ الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس (26-يونيو-٢٠٢٣)	٧٦,٠%
منذ التأسيس	٣٣٦٤,٥%



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضاً بالاستثمار في سندات الشركات وسندات التوريق و الودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيفة في آخر يوم عمل مصري في كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	سبتمبر-١٩٩٧
سعر الوتيفة ج.م	٣٦١,٨٠ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٣٨,٢٦ ج.م
حجم الصندوق	٥٠,٨٦ مليون ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	
كود ISIN الخاص بالصندوق	

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	يونيو-٢٠٢٣

بيانات التواصل

بنك الشركة المصرفية العربية	
تليفون	١٦٦٦٨
الحوان الالكتروني	http://www.saib.com/eg/

تحليل السوق

أسواق الأريكي

واصل السوق الأريكي أداءه الجيد خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ حيث ارتفع مؤشر S&P500 بـ ٥.٥% إضافية ليصل إلى ٧٦٢ نقطة مسجلاً أعلى قمة تاريخية للمؤشر ووصل إجمالي ارتفاع المؤشر إلى ٢٠.٨% منذ بداية عام ٢٠٢٤. جاء ارتفاع السوق مدعوماً بقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بدأ سياسة توسعية وخفض أسعار الفائدة بـ ٥٠.٥% مع توقع المستثمرين أن يقوم البنك بخفض أسعار الفائدة بـ ١.٥% إضافية خلال الـ ١٨ شهر القادمتين.

تأتي هذه التوقعات في ظل تصريح البنك بأن تركيزه ينصب حالياً على مساعدة الاقتصاد بتحقيق نسب نمو جيدة تحافظ على سوق العمل وتمنع الاقتصاد من الدخول في مرحلة كساد وبناء عليه يتوقع المستثمرون أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة ليعمل الاقتصاد بأسعار فائدة محايدة. ومن الجدير بالذكر أن آخر أرقام تضخم معلنه في أمريكا كانت ٢.٥% لمعدل التضخم العام و ٣.٧% لمعدل التضخم الأساسي في حين أن أسعار الفائدة المعلنه من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي تصل إلى ٤.٧٥% و بناء عليه يجب على بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة بـ ١.٥% من أجل الوصول بالاقتصاد لأسعار فائدة محايدة وقد يصل الخفض إلى ٢.٠% في حالة انخفاض معدل التضخم أكثر مما هي عليه.

نعتقد أن أداء السوق الأريكي المستقبلي سيعتمد على أداء الاقتصاد الأريكي، ويتوقع المستثمرون أن يواصل السوق ارتفاعه خلال عام ٢٠٢٥ في ظل القناعة أن الاقتصاد الأريكي في مرحلة تعافي وأن هذا يتزامن مع خفض أسعار الفائدة مما سينعكس إيجابياً على أرباح الشركات وبالتالي التقييمات. رغم حالة التفاؤل إلا أننا يجب أن نضع في الاعتبار أن أمريكا مقبلة على انتخابات رئاسية وبرلمانية خلال شهر نوفمبر وأن نتيجة هذه الانتخابات سيكون لها تأثير على السياسات الاقتصادية المستقبلية وهو ما قد يؤدي إلى فترة من التذبذب وعدم وضوح الرؤية خلال المدى القصير.

الأسواق الناشئة

حقق مؤشر MSCI للأسواق الناشئة عائد جيد في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ حيث ارتفع بـ ٦.٠% ليصل إجمالي ارتفاع المؤشر منذ بداية العام إلى ١٧.٥%. وقد حدث هذا الارتفاع في مؤشر الأسواق الناشئة مدعوماً بارتفاع السوق الصيني الذي حقق عائد إيجابي يصل إلى ٢١.٩% خلال الربع الثالث من ٢٠٢٤ عقب قيام الحكومة الصينية بالإعلان عن حزمة تحفيزية قوية كي توفر سيولة في الاقتصاد وتساعد على رفع معدلات النمو.

نعتقد أن الحزمة التحفيزية للاقتصاد الصيني مؤشر جيد للاقتصاد العالمي في ظل أن زيادة الاستهلاك المحلي الصيني سيكون لها تأثير إيجابي على الصناعات وأسعار السلع في ظل الوزن النسبي العالي للصين من الاقتصاد العالمي. وبناء عليه نرى أن النظرة الإيجابية لفرص نمو الاقتصاد الصيني في جانب قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بدأ سياسة توسعية سيكون لهم تأثير جيد على جميع الأسواق الناشئة مع الوضع في الاعتبار أن خطر وجود حرب تجارية بين أمريكا والصين عقب الانتخابات الرئاسية قد يحد من أداء هذه الأسواق.

يتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ١٢.١ مرة وهو أقل بـ ٥٢.٤% من المتوسط التاريخي المقدر بـ ١٥.٢. من الجدير بالذكر أن في أوقات النمو وانخفاض أسعار الفائدة على الدولار تتداول الأسواق الناشئة على أعلى من متوسطاتها التاريخية.

سوق الأسهم المصرية

حقق السوق المصري أفضل أداء له في عام ٢٠٢٤ خلال الربع الثالث حيث ارتفع السوق بـ ١٣.٨% لينهي التسعة أشهر الأولى مرتفعاً بـ ٢٦.٩%. شهد السوق حالة من التذبذب خلال النصف الأول من العام في ظل ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي خلال بداية العام ثم استقرار سعر الصرف في البنوك خلال الربع الثاني من العام بسعر يقدر بـ ٣٠% أقل من أسعار السوق الموازي. عقب مرحلة التذبذب بدأ المستثمرون في معارضة الثقة في السوق المصري في ظل قيام الشركات بنشر قوائمها المالية محققة نسب نمو في الأرباح أعلى من المتوقع.

ارتفعت صافي أرباح شركات مؤشر EGX30 بـ ٦٣.٢% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ إلا أن هذه الأرباح كانت مدعومة بأرباح فروع عملة وإيرادات تمويلية في ظل أن غالبية الشركات كانت تملك سيولة تقنية قوية سواء بالجنيه المصري او الدولار الأريكي. إذاً قمنا باستبعاد أرباح فروع العملة والإيرادات التمويلية نجد أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ ٤٠.٣% في حين أن السوق ارتفع بـ ٢٦.٩% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام.

يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ٦.٠ مرات وهو أقل بـ ٤٠% من المتوسط التاريخي. وبناء عليه نتوقع أن يستمر السوق في أدائه المرتفع في ظل ارتفاع أرباح الشركات وفي ظل التوقع بإداء جيد للأسواق الناشئة بصورة عامة وهو ما قد يؤدي إلى زيادة نسبة تواجد المستثمرين الأجانب في السوق المصري إلا أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن لكي يحقق السوق طاقته القصوى يجب أن تتماشى السياسات الاقتصادية مع ما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي.